



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الدولة في الإسلام
المرجعية الإسلامية للدولة
بين الإخوان المسلمين والليبراليين..



المرجعية الإسلامية للدولة عند الإخوان المسلمين

مقدمة

قال تعالى: "لَقَدْ أَنْزَلْنَا آيَاتٍ مُبَيِّنَاتٍ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَقُولُوا قَرِيبٌ مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أَوْلَتْكَ بِالْمُؤْمِنِينَ وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ" (النور: 46-52)

حقيقة لقد ظهرت مصطلحات سياسية كثيرة لم تكن موجودة في العصور الإسلامية بالرغم من الوجود الفعلي للمدلول، فلم يكن معروفا في تلك العصور كلمات: السياسة، و المدنية، مرجعية الدولة، والدستور والقانون، والديمقراطية لم تكن موجودا من قبل لكن معناه كان موجودا بالفعل.

ونجد من يقول: عندما يقال: قال الله وقال الرسول، فماذا نقول نحن؟؟ إذن لا مجال للرأي والاجتهاد بعد قول الله و قول الرسول. فهم يظنون . جهلا . أن الحاكم في الإسلام أشبه بالمفتي الذي يبين الحكم الشرعي في القضايا المطروحة، وبالفعل فهي كلمة حق يراد بها باطل.

والجهل بالنظام السياسي الإسلامي وراء افتراءات كثيرة سطرها الليبراليون والعلمانيون والشيعيون واليساريون ويرددونها حتى يظن كثيرون منهم أن المرجعية الإسلامية للدولة تصادر الحريات، وتفرض إرادتها قسرا ولا مجال فيها للعقل والفكر؛ لأن الحكم فيها مقدس منزل من عند الله لا رأى للإنسان فيه، وعلى الإنسان أن يستقبل أحكامه بالرضا والقبول دون مناقشة أو إبداء رأى أو اعتراض، ومن يخرج عليه يحكم عليه بالكفر، وإن آثر الشعب الصمت، فإنه يستبدل استبدادا باستبداد آخر من نوع جديد في صورة الحكم الديني.

إن من يدرس النظام السياسي في الإسلام يجد فضلا تاما بين العالم الفقيه الذي يستتبط الأحكام الشرعية وبين الحاكم أو رئيس الدولة في ظل المرجعية الإسلامية، فالفقيه يصل إلى مكانته الفقهية باجتهاده في العلوم الشرعية واللغوية ومرجعيته القرآن والسنة، أما الحاكم أو الرئيس فإنه يصل إلى منصبه باختيار الشعب الذي يستمد منه الحاكم أو الرئيس شرعيته، ولا يشترط فيه ما يشترط في الفقيه من الناحية العلمية، ويكون اختيار الشعب نابعا من إرادته الشخصية وثقته فيمن يختار.

يقول الدكتور يوسف القرضاوى: والحاكم في الإسلام واحدٌ من الناس ليس بمعصوم ولا مقدّس. يجتهدُ لمصلحة الأمة؛ فيصيبُ ويخطئُ. وهو يستمدُّ سلطته وبقائه في الحكم من الأرض لا من السماء، ومن الناس لا من الله، فإذا سحب الناسُ ثقتهُ منه، وسخطتْ أغلبيّتهم عليه لظلمه وانحرافه؛ وجبَ عزلهُ بالطرق الشرعية، ما لم يؤدِّ ذلك إلى فتنةٍ وفسادٍ أكبر، و إلا

ارتكبوا أخفّ الضررين، والحاكم في الإسلام ليس وكيلُ الله، بل هو وكيلُ الأمة، أو أجيْرُها، وكَلْتَهُ إدارةُ شؤْنِها، أو استأجرتَه لذلك.. والدولةُ الإسلاميَّةُ لا يقوم عليها رجالُ الدينِ بالمعنى الكهنوتيِّ المعروفِ في أديانِ عدَّةٍ؛ فهذا المعنى غيرُ معروفٍ في الإسلام، إنما يوجد علماءُ دينٍ من بابِ الدراسة والتخصص، وهذا بابٌ مفتوحٌ لكلِّ من أرادَهُ وقدَر عليه..(1)

ومرجعية الحاكم الدستور والقانون المستمد من القرآن والسنة. وبالتالي فإن أحكام القرآن والسنة مواد حاکمة للدستور، ورئيس الدولة لا ينفرد بقرارات تمس الدولة دون مراجعة السلطة التشريعية ممثلة في نواب الشعب، ومن هنا فإن رئيس الدولة ينطلق في حكمه من خلال مؤسسة تشريعية منتخبة من الشعب لا مؤسسة دينية، ورئيس الدولة يطبق في سياسته الأسس العامة للحكم في الإسلام، ومنها: الشورى والحرية والعدل والمساواة، والعمل على رفعة الوطن والارتقاء به. وهذه المبادئ، وهي أصيلة في النظام السياسي الإسلامي وتتص عليها دساتير العالم، ثم نجد من يطالب بها كأن لا وجود لها في الإسلام.

والإسلام لم يمنح أي حاكم سلطة دينية علي أحد من الناس، فهو ليس معصوما، ولا مهبطا للوحي، ولا مستأثرا بتفسير القرآن، وقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم يوحى إليه وعمله من مصادر التشريع، ومع ذلك كان المسلمون يراجعونه في قراراته وينزل على رأيهم. و ليس في الدولة الإسلامية سلطة دينية تفرض وصاية على رئيس الدولة ولا المؤسسات التشريعية، لأن من واجبات رئيس الدولة والسلطة التشريعية الحفاظ على قواعد الإسلام ومبادئه.

وفي ذلك يقول الأستاذ البنا عن مسئولية الحاكم:

" فالحاكم مسئول بين يدي الله وبين الناس، وهو أجيْر لهم وعامل لديهم، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته)، وأبو بكر رضي الله عنه يقول: عندما ولي الأمر وصعد المنبر: (أيها الناس، كنت أحترف لعيالي فأكتسب قوتهم، فأنا الآن أحترف لكم، فافرضوا لي من بيت مالكم). وهو بهذا قد فسر نظرية العقد الاجتماعي أفضل وأعدل تفسير، بل هو وضع أساسه، فما هو إلا تعاقد بين الأمة والحاكم على رعاية المصالح العامة، فإذا أحسن فله أجره، وإن أساء فعليه عقابه..."(2)

ورئيس الدولة بينه وبين الشعب عقد اجتماعي عندما تقدم ببرنامجه وعرضه على الشعب ليختاره رئيسا ثم أساء واستبد بالأمور، فالساكت على الفساد والظلم مشارك فيه، ومن حق الشعب الذي اختاره أن يعزله.

ومن هنا فالإسلام وضع القواعد الكلية التي يجب على البشر الالتزام بها، وترك التفاصيل، وترك للمجتمع الاجتهاد في تحقيقها بالصورة التي تناسبه. وما يحدث ممن محاولة إقصاء الإسلام من الحياة، هو في الحقيقة جهل بالإسلام ومبادئه السياسية.

1- المرجعية الإسلامية للدولة تُستمد من الثقافة السائدة في المجتمع

الثقافة السائدة في المجتمع تعني الفكر السائد الذي يعتقد به المجتمع وتتشكل ثقافته منه، فإذا نظرنا إلى الأمور التي استقر عليها المجتمع في مصر والبلاد العربية نجدها مستمدة من الثقافة الإسلامية، فمرجع ثقافة المجتمع إنما هو الإسلام، فمن يشرب الخمر ينظر إليه المجتمع على أنه خروج على ثقافة المجتمع الذي لا يبيح شرب الخمر، والشخص نفسه لا يدعي أنها مباحا له، كذلك فإن المجتمع لا يمكن أن يقبل الزنى على أنه حرية شخصية، ومن هنا تشكلت ثقافة المجتمع المستمدة من الإسلام، فلا بد لأي دستور أن ينبع من ثقافة المجتمع لا يتصادم معه، والثقافة السائدة في المجتمعات العربية مرجعها الإسلام، فليس غريبا أن نقول بأن المرجعية الثقافية الإسلامية للمجتمع ضرورة لحفظ كيان الدولة.

إن أى دولة فى العالم لها مرجعية تتبع من ثقافتها أيا كانت هذه المرجعية، فهى توافق لما يسود المجتمع من فكر، والمرجعية هى تشكل ثقافى يجتمع عليه الناس، والجماعة من الناس تحتاج إلى تنظيم، والتنظيم يقرر ضوابط للحركة والتزامات متبادلة، والمرجعية دائما تعكس الثقافة السائدة فى المجتمع بين الجماعة البشرية، والمعول عليه فى كشف المرجعية السائدة بين الناس فى الجماعة المعنية.. ولا توجد دولة ولا نظام ولا فرد ولا جماعة إلا لها مرجعية ما، فى تعاملاتها ونظمها وعلاقاتها، فمثلا صدر فى فرنسا قانون يفرض منع الحجاب على المرأة فى ظهورها العام، وكان ذلك طبعا يستند إلى مرجعية سائدة فى المجتمع الفرنسى، وقد واجهها البعض بأن الأصل هو الحرية، وهى مواجهة جدلية بين أصلين مرجعيين انتهت بتوافق بينهما على نحو ما. والمهم أنه يمكن القول إنه لا يوجد إدراك بشرى بغير أن يكون له أساس مرجعى ثقافى. المرجعية إذن هى مفهوم فكرى ثقافى يتعلق بالأصول الفكرية المرجوع إليها، وهى على سبيل البيان:

أولا: الأصول الفكرية والثقافة العامة التى تؤمن بها الجماعة، التى تشكل قوة التماسك الأساسية لها بوصفها البشرية.

ثانيا: الأصول الفكرية والثقافية العامة التى تصدر عنها مبادئ المشروعية فى المجتمع، سواء بالنسبة للأوامر والنواهى التى يلتزمون بها فى علاقاتهم مع بعضهم البعض، أو بالنسبة لأحكام التعامل التى يتداولونها ويتبادلونها بينهم.

ثالثا: الأصول الفكرية والثقافية العامة التى تتشكل منها هياكل النظم السياسية والاجتماعية المشخصة للجماعة والمنظمة لها بوصفها الاجتماعى والسياسى، سواء الجماعة السياسية العامة أو الجماعات الفرعية التى يتكون منها المجتمع من أسر وعشائر وقبائل وطوائف وحرف ومهن، وهى المنظمة لأنماط العلاقات الاجتماعية السائدة فى كل من ذلك... (3)

وإصلاح البنية الاجتماعية للأمة يتطلب إدراك الأمة لهويتها وقيمها المرجعية، إذن تتمثل بداية الإصلاح فى بناء قدرات الأمة. وهنا يأتي دور الحركة الإصلاحية، بوصفها المحرك الأساسى لعملية الإصلاح. وما دامت الحركة الإصلاحية الإسلامية، تحوز على تأييد واسع بين الناس، وتحوز أفكارها على تأييد أوسع وأشمل، فهذا يعنى أنها تحمل بالفعل المشروع الذى سيحقق توافق الأمة. وفي كل الأحوال، فإن على الحركة الإصلاحية العمل بين الناس حتى يتبلور إجماع الأمة، وهى فى هذا تتفاعل مع جماهير الأمة، وتطور مسارها لتقوم بدورها الطليعى... (4)

ومعنى أن يكون دين الدولة الرسمى الإسلام أن تكون مرجعيتها الفكرية إسلامية، وأن تكون هذه المرجعية الإسلامية إنما تترجح من داخلها الآراء والاجتهادات لما أورده الدستور من مبادئ أخرى تتعلق بالمساواة والحقوق والحريات، وذلك كله فى إطار ما تسعه المرجعية الشرعية وما تتقبله بأى من وجوه الاجتهاد الفقهي المعترف مما يلائم أوضاع الزمان والمكان وتغير المصالح العامة للأمة... (5)

وما يثار حول أن الإسلام دين الدولة يتنافى مع وجود مسيحيين، فإن الدكتور نبيل لوقا بباوى يوضح خطأ ذلك التصور بقوله: " المقصود بأن الإسلام دين الدولة هو أن الغالبية العظمى من سكان مصر يدينون بالإسلام وهذه حقيقة وواقع لأن القول بأن الإسلام دين الدولة هي وصف مجازي لأن الدولة فكرة قانونية، وهي فكرة الشخص الاعتباري والفكرة القانونية أو الشخص الاعتباري لا دين له، فالدولة كشخص اعتباري لا تتوجه للصلاة أو أن الدولة تصوم، فالدولة لا دين بها بصفتها شخصا اعتباريا أو فكرة قانونية لأن الدين فقط للشخص الطبيعي أو الإنساني، فالمقصود بأن دين الدولة الإسلام، المقصود بذلك أن غالبية المصريين يدينون بالإسلام مثلما نقول إن إنجلترا أو فرنسا أو إيطاليا دولة مسيحية أي أن الغالبية بها مسيحيون رغم وجود أقليات دينية أخرى وعلي ذلك لا يوجد أي ضرر للأقباط من القول بأن الإسلام دين الدولة المصرية... (6)

وبعد ثورة 25 يناير اجتمع الليبراليون والعلمانيون واليسارون والشيوعيون على رفض المرجعية الإسلامية للدولة تحت ادعاءات أن الفكر المرجعي المستند إلى الإسلام ينكر شئون المصالح الدنيوية، وهو اتهام لا يقوم في أساسه ولا لدى الغالبية الغالبة من مفكرى هذا المجال، وأن المرجعية الدينية لدى المؤمنين بها ليس فيها الفصل بين صلاح الدنيا والدعوة له وبين العبادة، وأن الإيمان أبداً مقترن بعمل الصالحات.

وأن منا من يستند في مرجعيته عن حقوق الإنسان إلى نص البيان العالمي الصادر من الأمم المتحدة بأن جميع الناس يولدون أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، فلماذا لا يقبل مواطن له يقول ذات المعنى مستنداً إلى نص عبارة عمر بن الخطاب؟ ولماذا تقوم الفرقة بين الاثنين؟ وكذلك بالنسبة للقول عن حرية الفكر والاعتقاد وأنه لا إكراه في الدين، وبالنسبة للوفاء بالعهود. إن " المرجعية " بوصفها مفهوماً ثقافياً تفرض نفسها شئنا أم أبينا على جميع المؤسسات والسلطات وقيم السلوك ونظم المعاملات، وهي لا نختارها من مرجعيات عديدة معروضة علينا، وإنما هي ما يتعلق بالشأن الثقافي الحاصل وبالواقع الفكرى السائد لدى الجماهرة الغالبة من المواطنين في كل عصر ومصر، هي ما يؤمن به الشعب في عمومته ويتخلل العقول والأذهان في الحياة البشرية الوطنية، وهي ما يحفظ قوة التماسك لهذه الجماعة المعنية... (7)

ومن هنا فإن من يعرف مفهوم المرجعية الإسلامية يدرك أنها أمان للمجتمع وحفظ حقوقه مسلمين ومسيحيين، ولا يوجد ضرر على الأقباط من ذلك لأن الضرر يقع على الأقباط لو كان النص الدستوري يقول إن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع ولكن النص الدستوري لم يقل المصدر الوحيد بل قال المصدر الرئيسي أي أنه يوجد بجوار المصدر الرئيسي مصادر أخرى، خاصة بالمسيحيين مثل الإنجيل أو الكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد وكتب الرسل وقرارات المجامع الكنسية. والمقصود من ذلك وجود مصادر أخرى مسيحية كثيرة بجوار الشريعة الإسلامية تحكم مسائل الأقباط، خصوصاً الأحوال الشخصية لأن الإنجيل.

ولم تعن المسيحية بتنظيم واجبات الإنسان نحو غيره ولم تعن الشريعة المسيحية بالمعاملات أو العقود أو غيرها من المسائل التنظيمية بين الناس وكل ما ورد في الإنجيل في إنجيل متى الإصحاح الخامس آية 22 وإنجيل لوقا الإصحاح السادس عشر في مسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين وهذا المبدأ هو (أتركهم لما يدينون) أي في مسائل الأحوال الشخصية للمسيحي أتركهم للإنجيل ومسائل الأحوال الشخصية لليهود أتركهم للتوراة ومعنى ذلك أن مسائل الأحوال الشخصية يجب تطبيق الإنجيل فيها بالنسبة للأقباط وهذا ما تقرره الشريعة الإسلامية أما غيرها من المسائل المالية أو العقود أو المعاملات المدنية فليس منصوصاً عليها في الإنجيل وعلي ذلك في المسائل المالية والمدنية لا يوجد أي ضرر أن يكون هناك قانون واحد يطبق على جميع المسلمين والمسيحيين في الدولة الواحدة لأنه ليس من المعقول في المسائل المالية والمدنية أن يصدر قانون شيك يطبق على الأقباط وقانون شيك يطبق على المسلمين أو قانون إيجارات للمسلمين وقانون إيجارات للمسيحيين، ففي المسائل المدنية والمالية يخضع جميع المواطنين لقانون واحد لأن القاعدة في المسيحية التي أقرها السيد المسيح في الإنجيل هي (اعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله) أي أطيعوا الحاكم في المسائل الدنيوية وأطيعوا الله في المسائل العقائدية... (8)

ويوجه المستشار طارق البشري نداء لمعارضى المادة الثانية من الدستور بقوله: " لذلك أرجو من الحريصين على تأكيد مبدأ المساواة أن ندعمه بكل الإمكانيات الفكرية، وأن نقيمه لدى المؤمنين بالإسلام على أسس تصدر من مرجعيتهم، وأن المساواة تؤدي إلى الاندماج، أما من كان يقصد من تعديل هذه المادة إضعاف إسلامية الدولة، فإن نص المادة الثانية المذكورة هو

كاشف عن واقع استتباب الإسلام لدى المسلمين في مصر وليس منشأ له طبعاً. ولن يغير التعديل واقعا، ولكن يثير حفيظة ويعمق جرحا، ويقيم تناقضا على المدى الطويل، تناقضا ليس بين المواطنين المسلمين والمسيحيين، ولكنه تناقض بين مبدأ المرجعية الإسلامية ومبدأ اللادينية السياسية... (9)

2- عدم تخلى الإخوان عن الناحية الإيمانية والتربوية

قد يظن كثيرون أن العمل السياسي للإخوان المسلمين سيؤثر على الجانب الإيماني والتربوي عندهم، وبالتالي بعد فترة من السياسة يخفت الجانب الإيماني والتربوي شيئا فشيئا حتى يصبح الإخوان جماعة سياسية، ويحدث انفصال بين الجانب السياسي والإيماني، والإخوان في برنامج حزب الحرية والعدالة يؤكدون على عدم تخليهم عن الجانب الإيماني والتربوي، ففي برنامج الحزب " ولذلك فالجانب الأول في برنامج حزبنا يعتمد على تزكية النفوس وتطهير القلوب وترقية المشاعر وتهذيب الطباع بالدعوة إلى الالتزام بالعبادة ومكارم الأخلاق وحسن المعاشرة والمعاملة والتذكير بالله واليوم الآخر حتى تستيقظ الضمائر وتتكون المراقبة الذاتية، وتستقر قيم الخير في النفوس وتتفر من الشر ودواعيه، إضافة لتكوين المناخ الصالح الذي يحض على الاستقامة والصلاح، وتقديم القدوة الحسنة، وتوظيف المدرسة والبيت والمسجد والكنيسة وأجهزة الإعلام في ذلك.

وهذا المنهج ليس خاصاً بالمسلمين دون غيرهم، ولكنه منهج تعتمده الأديان وبخاصة المسيحية التي تعنى بالأخلاق والمعاملة اعتناءً فائقاً. والقلة التي لا يصلحها هذا المنهج تتصدى لها التشريعات وأجهزة الرقابة والعقوبات "إن الله ليزغ بالسلطان ما لا يزغ بالقرآن" (10)

لقد ظهر في مصر بعد ثورة 25 يناير اتجاهات تهاجم إسلامية الدولة وتدعى أن أي دعوة إلى مرجعية إسلامية للدولة، إنما هي دعوة إلى دولة دينية تمارس الديكتاتورية والاستبداد، ولا حكم ولا رأى للإنسان فيها، والحاكم فيها يحكم بالحق الإلهي كما كان في الحكم الديني المسيحي في أوروبا، ولو انصفوا لقالوا لا نزيد حكما إسلاميا، وهذا رأيهم الذي لا يستطيع أحد أن يصادر حريتهم في التعبير. أما أن يحاول أن يفرض رأيه على الدولة، وأن تسير وفق رأيهم، وتتحى الإسلام جانبا، فهو أمر لا يمكن قبوله بحال مكن الأحوال.

وهم يسوقون حدثاً تاريخياً من هنا، وحدثاً آخر من هناك للاستدلال على أن الدولة الإسلامية لم تطبق الإسلام إلا فترة الرسول صلى الله عليه وسلم والراشدين حتى سنة 41هـ، وأصبحت الدولة بعد ذلك لا صلة لها بالإسلام، وأن حكم الدولة الإسلامية أصبح حكما علمانيا يراعى مصالح المجتمع ولا صلة لها بالإسلام.

هناك من يظن أن الإخوان لا يقبلون مشاركة الآخرين في البناء، وبالتالي فهم يرون أنفسهم الفصيل السياسي الوحيد الذي يستطيع أن يقوم ببناء الوطن وتطبيق الإسلام، ومن هنا تأتي نظرتهم إلى إقصاء الآخرين.

حقيقة إن الإخوان يعتبرون أنفسهم جماعة من المسلمين، وليسوا جماعة المسلمين. وإذا كان الإخوان ينادون بالمرجعية الإسلامية للدولة، فإنهم لم يحتكروها لأنفسهم دون غيرهم، فحزب "النور"، و"الوسط" مرجعيتهما إسلامية. وبالتالي فإن ذلك لا يعنى إقصاء الآخرين عن العمل من أجل رفعة البلاد، بل لا يقوم البناء إلا بتكاتف الجميع، ونجد ذلك " حين وضع الإمام «البناء» تصوراً لفكر الجماعة ومنهجها، كانت الجماعة أداة ووسيلة لبناء نهضة الأمة بناء على المرجعية الإسلامية، وليست هدفاً بحد ذاته. كما أن «البناء» حدد بوضوح أننا لسنا وكلاء عن الأمة في بناء النهضة، ولكن نحن ندعو ونرغب في الفكرة، ونوعي، ونشارك الأمة في بناء النهضة ولا يفترض أن يقوم الإخوان وحدهم بالمهمة. " (11)

إن الاتجاهات الليبرالية والعلمانية واليسارية تحاول إقصاء الإخوان عن العمل السياسي والمشاركة في خدمة وطنهم عن طريق تشويه الحقائق لدى الجماهير المؤيدة للإخوان بأن نشاط الإخوان السياسي يجعلهم يتخلون عن مبادئهم الأخلاقية وبالتالي يصبحون بعد فترة قصيرة مثلهم مثل غيرهم الغاية عندهم تبرر الوسيلة. ولذا ينبغي على الإخوان لكي يحافظون على مبادئهم الأخلاقية أن يبتعدوا عن السياسة. لكن السؤال الذي يطرح نفسه، لماذا يحذرون الإخوان من السياسة ويطلبون منهم الابتعاد عنها ثم يقبلون هم عليها؟. أليس هذا تضليل وخداع ومخالفة القول للفعل؟ وإذا تخلى الإخوان عن المشاركة السياسية؛ فإنهم يتركون إدارة الدولة لمن يمارسون الكذب والغاية عندهم تبرر الوسيلة على حد تعبيرهم.

وقد ردّ حزب الحرية والعدالة على ذلك في برنامجهم، ومما جاء فيه: " وهناك أمر آخر في غاية الأهمية وهو رؤيتنا للسياسة، فبينما يرى الكثيرون أن السياسة هي فن الكذب والنفاق والتلون والخداع حتى وصفها بعضهم بأنها عملية قذرة ينبغي على كل من يحرص على نظافة سمعته وسلامته مبادئه أن ينأى عنها.

يرى حزبنا أن السياسة هي فن إدارة الدولة وتدبير أمور الناس، بحيث تحقق الأمن والعدل والكفاية والقوة والمنفعة والتقدم والخير والحق والفضيلة لجميع الناس.

وهذا كله لا يمكن إنجازه إلا بارتباط السياسة بالمبادئ والأخلاق والصدق والوفاء والأمانة والإحسان، والضمير الحي الذي يزرع أصحابه أن يأكلوا الحرام من المال، أو يعتدوا على المال العام، أو يقبلوا الرشوة باسم الهدية أو العمولة أو يعتدوا على حقوق الإنسان أو يقوموا بتزوير الانتخابات واغتصاب السلطة أو يولوا المناصب للأقارب والمحاسيب.

فالأهداف العظيمة عندنا لا تتحقق إلا بوسائل نظيفة، ومن ثم نرفض مقولة (الغاية تبرر الوسيلة)، ونرفض مقولة (السياسة عملية قذرة) وإنما نمارسها لننظفها ونطهرها، ونسمو بها إلى مستوى الأعمال والأخلاق الراقية.

بهذين الجناحين المادي والمعنوي يستطيع الفرد والمجتمع أن يخلق إلى آفاق المستقبل المشرق بإذن الله... (12)

ومن ناحية أخرى فإن من مارسوا السياسة على مدار العقود الطويلة الماضية لم يطبقوا النظام السياسي الإسلامي وإلا لما وصلت البلاد إلى الفساد والظلم والاستبداد الذي أدى إلى قيام ثورة 25 يناير 2011، وبالتالي فإن السياسة لا تتحمل أوزار أصحابها، فمن أفسدوا الحياة السياسية هم اليوم في السجون، والحزب الوطني المنحل الذي زور واستبد وأفسد تم حلّه، وبقيت المواقع السياسية كما هي لمن يصلح ويحسن، ولا وجود لمن يمارس سياسة الظالمين والفاستدين، فلماذا لا يتقدم الإخوان، وهم الذين بذلوا وضحوًا في عهود الظلم والاستبداد؟..

والإخوان يتفهمون طبيعة المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد، وتحاول كل طائفة إثبات ذاتها ووجودها وطرح برامجها وعرض أفكارها على الساحة، ولعلنا عندما نقرأ (رسالة نحو النور) للأستاذ الإمام حسن البنا نشعر بأنه كتبها اليوم بعد ثورة 25 يناير في مصر، وليست من سبعين سنة تقريباً، يقول الإمام حسن البنا عن أهمية المرحلة الانتقالية وخطورتها:

"إن أخطر العهود في حياة الأمم وأولها بتدقيق النظر عهد الانتقال من حال إلى حال، إذ توضع منهاج العهد الجديد، وترسم خطته وقواعده التي يراد تنشئة الأمة عليها والتزامها إياها، فإذا كانت هذه الخطط والقواعد والمناهج واضحة صالحة قويمه فبشّر هذه الأمة ب حياة طويلة مديدة وأعمال جلييلة مجيدة، وبشّر قادتتها إلى هذا الفوز، وأدلتها في هذا الخير بعظيم الأجر وخلود الذكر وإنصاف التاريخ وحسن الأحدثه..". (13)

وقد أوضحوا كثيرا مما يتعلق بمنهجهم السياسي ومرجعيتهم الإسلامية، ونجد حزب الحرية والعدالة يوضح ذلك فى برنامجہ السياسي، وفيه: " ومن ثم فإن حزب الحرية والعدالة يتخذ من الشريعة الإسلامية التى يؤمن بها أغلبية شعبنا المصري مرجعيته ودليله. وهذه الشريعة بطبيعتها تؤكد على جملة مبادئ أولها قضية الوحدة الوطنية، فما دامت الشريعة تقر حرية الاعتقاد وحرية العبادة وحق غير المسلمين فى التحاكم إلى شريعتهم فى أمورهم الخاصة وتساوى بين الناس فى الحقوق والواجبات فهى تؤكد حقيقة الوحدة الوطنية.." (14)

مراجع الفصل الأول

- (1) راجع كتابه: فى النظام السياسي الإسلامي ص 45-47.
- (2) راجع رسائل الإمام حسن البنا: رسالة نظام الحكم.
- (3) طارق البشري: فى الجدل حول: المدنية والدينية، جريدة الشروق، مقالات وأعمدة: الاثنين 7 نوفمبر 2011.
- (4) د. رفيق حبيب: معركة إحياء الأمة، إخوان أون لاين 13 مايو 2011.
- (5) طارق البشري: حول المادة الثانية من الدستور المصري.
- (6) د. نبيل لوقا بباوي: عمرو بن العاص وكنيسة مرقس الرسول، الأهرام الخميس 29 من ذي القعدة 1424 هـ 22 يناير 2004 السنة 127 - العدد 42780 قضايا و آراء.
- (7) طارق البشري: فى الجدل حول: المدنية والدينية، جريدة الشروق.
- (8) د. نبيل لوقا بباوي: عمرو بن العاص وكنيسة مرقس الرسول.
- (9) طارق البشري: حول المادة الثانية من الدستور المصري.
- (10) برنامج حزب الحرية والعدالة.
- (11) خيرت الشاطر نائب المرشد العام للإخوان المسلمين فى حوار شامل: مجلة المجتمع الكويتية. بتاريخ 2011/7/23.
- (12) راجع: برنامج حزب الحرية والعدالة.
- (13) راجع: رسائل الإمام حسن البنا: رسالة نحو النور.
- (14) راجع: برنامج حزب الحرية والعدالة.

ونسأله سبحانه التوفيق والسداد للذود عن دعوتنا وامتنا

كما ندعوه عز وجل الصبر والثبات على الطريق